



مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

Contribution of the Algerian tax system in supporting the competitiveness of small and medium enterprises in Algeria/ Field study in Constantine

محمد الأمين وليد طالب¹، نظيرة فلاحي²

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر taleb.oualid@gmail.com

² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر knnadira@hotmail.fr

تاريخ القبول: 208/04/16

تاريخ الاستلام: 2018/03/17

ملخص :

يهدف الأساسي من هذا العمل هو دراسة دور لنظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مؤشرات والمتمثلة بالأساس في: الضغط الجبائي، التحفيزات الجبائية والخطر الجبائي. وقد توصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة احصائية للنظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات محل الدراسة، ولكن التأثير كان فقط في متغيري الضغط الجبائي والتحفيزات الجبائية، أما الخطر الجبائي فلا يؤثر على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: نظام جبائي جزائري، التنافسية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تحفيزات جبائية، ضغط الجبائي.

تصنيف JEL: H2, H3, E62, P35

Abstract :

The main objective of this work is to study the role of the Algerian tax system in supporting the competitiveness of small and medium enterprises, through its indicators namely: fiscal pressure, tax incentives and tax risk. The study concluded that there is a statistically significant effect of the Algerian tax system in supporting the competitiveness of the institutions under study, but the effect was only in the tax pressure variables and tax incentives, and the tax risk does not affect the competitiveness of small and medium enterprises

Key words: Algerian tax system, competitiveness, small and medium enterprises, tax incentives, tax pressure.

JEL:classification: H2, H3, E62, P35

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية في النسيج الاقتصادي للعديد من الدول، سواء متقدمة أو نامية، ويعود هذا بالأساس للدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في خلق الثروة، توفير مناصب الشغل ورفع معدلات الاستثمار. والجزائر كانت من بين الحكومات التي اهتمت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأولته أهمية خاصة، وذلك من خلال انشاء وزارة خاصة تشرف على شؤونه وتعنى بتأهيله. وقد شرعت هذه الوزارة بتخصيص أشكال مختلفة للدعم والمراقبة، كما أنفقت مخصصات مالية معتبرة لمواجهة المنافسة، إلى جانب سن تشريعات تسهل إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتخفيض الأعباء الجبائية على المستثمرين. فلا يجب أن يقتصر دور الدولة وهي بصدد تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التدخل المباشر بمختلف جوانبه المالية، التسويقية والاقتصادية، بل يجب أن يشمل هذا التشجيع حتى الجانب الجبائي كشكل من أشكال التدخل غير المباشر، على اعتبار أن المتغير الجبائي عنصرا استراتيجيا يجب على المؤسسة مراعاته عند اتخاذ القرارات المرتبطة بنشاطها ونتائجها وفقا للتشريعات والقوانين الجبائية المعمول بها.

أولا: إشكالية الدراسة

يعمل النظام الجبائي على تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جعلها قادرة على الحصول على التدفقات المالية، عن طريق التخفيف من التكاليف الجبائية، وبالتالي تتخفف التكاليف الإجمالية للمؤسسة، وهذا يؤدي لتحسين تنافسيتها، لكون النظام الجبائي يؤثر على تنافسية المؤسسة من خلال التأثير على مؤشر التكلفة. لذلك لا بد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذ العامل الجبائي كمتغير استراتيجي تتبناه في سياستها العامة، وذلك للاستفادة من الفرص والتحفيزات الموجودة في النظام الجبائي واستغلالها أحسن استغلال. والنظام الجبائي الجزائري وفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تحفيزات جبائية خلال فترة انجاز المؤسسة وخلال فترة الاستغلال. هذا ما يدفعنا للتساؤل

على مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواقع.

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:
"ما مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لولاية قسنطينة؟"

بناء على التساؤل الرئيسي السابق، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لواقع الضغط الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسياتها؟
- هل يوجد أثر لواقع التحفيزات الجبائية للمؤسسات محل الدراسة على تنافسياتها؟
- هل يوجد أثر لواقع الخطر الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسياتها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة تمت صياغة فرضية رئيسية وفرضيات فرعية كما يلي:
الفرضية الرئيسية: نصت على ما يلي:

- لا يوجد أثر للنظام الجبائي الجزائري على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لولاية قسنطينة.

تنبثق عن الفرضية الرئيسية، الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- لا يوجد أثر لواقع الضغط الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسياتها؛
- 2- لا يوجد أثر لواقع التحفيزات الجبائية للمؤسسات محل الدراسة على تنافسياتها؛
- 3- لا يوجد أثر لواقع الخطر الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسياتها.

ثالثا: مجالات الدراسة

تقسم مجالات الدراسة إلى المجال المكاني، المجال الزمني والمجال البشري كما يلي:

- المجال المكاني: اقتصرت الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي لولاية قسنطينة؛

- المجال الزمني: تمت الدراسة الميدانية من بداية سنة 2015م إلى منتصف سنة 2016م؛

- المجال البشري: اقتصرت هذه الدراسة على شخص معين في المؤسسة، إما مالك المؤسسة، أو مدير أجير في المؤسسة، أو شخص آخر يمكنه اجابتنا على أسئلة

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلاوي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة ميدانية بولاية قسنطينة -

الاستبيان، لكون الاجابة على هذا الاستبيان لا يمكن أن تتم من طرف أي موظف عادي في المؤسسة لقلّة معلوماته.

رابعاً: أهداف الدراسة

إن الغرض من تناولنا هذه الدراسة هو محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين النظام الجبائي الجزائري وتنافسية المؤسسات محل الدراسة؛

- الإجابة على التساؤلات والإشكالية المطروحة، وتقييم نتائج البحث؛

- توضيح كيفية الاستفادة من النظام الجبائي بما يخدم مصلحة المؤسسة، من خلال خفض التكاليف الجبائية، ومن تم التكاليف الإجمالية، وهذا ما ينجم عنه تحسين تنافسية المؤسسة.

خامساً: الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت موضوعنا أو جانب منه نذكر ما يلي:

1- لظفي شعباني، "دور التحفيز الجبائي والإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر الفترة (2005 - 2011)"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، 2014/2013. ومن بين أهم أهداف البحث محاولة التعرف وتوضيح جميع التحفيزات والإعفاءات الجبائية التي يمكن أن تمنحها الدولة لتحقيق هدف تشجيع الاستثمارات عامة، وخاصة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوسيع من دائرتها. وتوصل الباحث إلى أن الهدف الرئيسي للدولة من وراء منح التحفيزات الجبائية على شكل إعفاءات أو تحفيزات أو تسهيلات، التأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها.

2- يحي لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - للفترة: 2003 - 2005"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2007/2006. ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث أن دراسة نتائج تأثير المؤشرات الضريبية على تنافسية المؤسسة يعتبر عاملاً مساعداً على تحليل الوضعية التنافسية لها، وتحسين أداء المؤسسة من خلال ضبط هذا العامل والتحكم فيه.

سادسا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

1-مدخل للنظام الجبائي الجزائري؛

2-تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3-دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قسنطينة.

1- مدخل للنظام الجبائي الجزائري

للنظام الجبائي أهمية كبيرة في تحقيق السياسات المالية للدول، ويقدر ما تختلف مفاهيم النظم الضريبية وهياكلها من دولة لأخرى، إلا أنها تتوحد حول أهدافها وأدوارها تبعا لمجموعة الإجراءات والأدوات التي ترسمها السياسة الجبائية. وفي سنة 1992م أدرج النظام الجبائي الجزائري في منطوق الإصلاحات، من أجل مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي.

1-1 مفهوم النظام الجبائي وأساسه: للنظام الجبائي عدّة تعاريف سنتطرق لبعضها في هذا العنصر، إلى جانب أسسه.

أ- **مفهوم النظام الجبائي:** لقد تعددت تعاريف النظام الجبائي، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع وآخر ضيق. فوفقا للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف" (سعيد عبد العزيز، 2000، ص. 15). أما المفهوم الضيق فيتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع، إلى الربط، إلى التحصيل (المرسي السيد حجازي، 2001، ص. 6).

كما يرى البعض أن النظام الجبائي يتمثل في "هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع، التي تصوغها مثله وظروفه المختلفة والتي تمثل بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب، وبالتالي فإن النظام الضريبي يتكون من أربعة أركان: أهداف محددة تصوغها ظروف المجتمع، دور محدد تحدده

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلاوي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وظروف المجتمع الذي يعمل داخله، هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن ينهض به، وطريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية" (سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، دون تاريخ نشر، ص. 13).

ويعرف النظام الجبائي أيضا على أنه "مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التي تخطط وتدبر، وتنفذ عمليات تعبئة أو جباية الاقتطاعات المالية التي يؤديها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية، ونهائية، وبدون مقابل خاص ومباشر" (أحمد عبد العزيز الشراقوي، 1981، ص. 6).

من التعاريف السابقة، نستخلص أن النظام الجبائي هو عبارة عن مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب، تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محدودة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية، من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية.

ب- **أسس النظام الجبائي:** هناك عدّة أسس لاختيار النظام الجبائي نجمها فيما يلي (حامد عبد المجيد دراز، 1994، ص. 77 - 78): وظيفة الضريبة، عدالة النظام الجبائي، الامكانيات العملية المتاحة.

1-2- **أهم المؤشرات الجبائية للنظام الجبائي:** من بين أهم المؤشرات الجبائية للنظام الجبائي نجد: التحفيز الجبائية، الضغط الجبائي والخطر الجبائي، وستعرض لها باختصار في هذا العنصر.

أ- **مفهوم التحفيز الجبائي:** لقد تعددت تعريف التحفيز الجبائي، ومن بينها ما يلي:
- يعرف التحفيز الجبائي بأنه: "تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس" (مراد ناصر، 2011، ص. 118).
- كما يعرف بأنه "إجراء خاص وغير إجباري لسياسة اقتصادية، تستهدف الحصول من الأعران الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتمامهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق معينة مقابل الاستفادة من امتيازات معينة" (علي صحراوي، 1992، ص. 91).

- ويعرف أيضا بأنه "مجموعة من الإجراءات أو التسهيلات ذات طابع تحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم، والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من إجراء امتياز" (رفيق باشوندة، 12/11 ماي 2003، ص. 49).
مما سبق يمكن القول أن التحفيز الجبائي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة، تقدمها الدولة للمؤسسات الاقتصادية التي تلتزم بالمعايير والشروط المحددة بموجب القانون.

ب- تعريف الضغط الجبائي: يمكن تعريف الضغط الجبائي على ثلاثة مستويات كما يلي:
ب1- على المستوى الإجمالي: يعرف الضغط الجبائي على المستوى الإجمالي على أنه: "ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة، والذي يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية من جهة، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى، ويعبر الضغط الضريبي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني" (مراد ناصر، 2011، ص. 133).

ب2- على مستوى الأفراد: ويعرف الضغط الجبائي على مستوى الأفراد بأنه: "العلاقة التي توضح النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخل المحققة من طرف كل فرد مكلف بالضريبة" (محمد عباس محرز، 2003، اقتصاديات الجباية والضرائب، ص. 183).

ب3- على مستوى المؤسسة: أما الضغط الجبائي على مستوى المؤسسة فيعرف بأنه مختلف الآثار المحدثة نتيجة الاقتطاعات الجبائية، والتي تؤثر على نشاط المؤسسة، أي مدى قدرة المؤسسة على تحمل العبء الجبائي.

ج- تعريف الخطر الجبائي: لم تحظ فكرة الخطر الجبائي بالقدر الكافي من الاهتمام والدراسة، بسبب قلة الاهتمام بمفهوم التسيير الجبائي كأحد عناصر التسيير المالي، ويعود ذلك لمفهوم الضريبة السائد لدى أغلب المسيرين، والذي عادة ما تقتصر بفكرة الإلزامية. ويرجع الاهتمام بالخطر الجبائي إلى ما يعرف بالانتظام الجبائي، وفيما يلي بعض تعاريف الخطر الجبائي نوردتها كما يلي (الذي يقصد به تحليل كيفية معالجة المشاكل الجبائية داخل المؤسسة، أين سيتم التساؤل عن مدى وجود مصلحة جبائية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومن توفر المتخصصين لتسجيل القيود المحاسبية ذات الانعكاسات الجبائية):

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلاوي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

- يعرف الخطر الجبائي بأنه: "كل أعمال التراخي في الاستراتيجية الجبائية والعمليات والتقارير المالية أو الالتزام، والذي يؤثر سلبا على ضريبة الشركة أو الأهداف التجارية لها، نتيجة أعمال غير مقبولة أو غير متوقعة مثل: العقوبات، الضرائب الإضافية، الإضرار بالسمعة، الفرص الضائعة، تحريف للقوائم المالية، تقييمات غير كافية للمخاطر" (Marc BORSTEIN, Jeff BOGAN, 2006, p 15).

- كما يعرف الخطر الجبائي كذلك بأنه تلك التكاليف الإضافية المنحمة من قبل المؤسسة، نتيجة عدم احترامها للقواعد الضريبية، ونتيجة التعقد والغموض في النظام الجبائي (ثلجة نوال جغلوب، 12/11 أكتوبر 2010، ص. 3)، وتتمثل هذه التكاليف في العقوبات والغرامات (مثلا: قد تتعرض المؤسسة لخطر جبائي بسبب احتمال ارتكابها لأخطاء ضريبية على مستوى حساباتها منها ما يعود إلى التعقد، التعدد في الإلتزامات الضريبية التي تقع على عاتقها، أو إلى مستوى كفاءة المسؤولين عن الجباية فيها سواء كانوا مصالح ضريبية داخلها أو مستشارين جبائيين خارجيين أو حتى إلى محاولتها الغش الضريبي).

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الخطر الجبائي عبارة عن التكاليف الإضافية التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة عدم درايتها والتزامها بالقواعد الجبائية، أو عدم استيفائها لشروط الاستفاضة من تحفييزات جبائية.

1-3- الإصلاح الجبائي في الجزائر 1992م: يقصد بالإصلاح الجبائي العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية التي تخللت النظام الجبائي السابق، أي إدخال تغييرات نحو الأحسن بغرض الرفع من مردود النظام الجبائي ومحاولة زيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص (محمود جمام، 2010/2009، ص. 106). وفي سنة 1992م أدرج النظام الجبائي الجزائري في منطلق الإصلاحات، من أجل مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتحويلات التي يشهدها الاقتصاد الدولي، وهذا ما أدى لنشوء الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، وذلك قصد تبسيط النظام الجبائي وزيادة فعاليته.

أ- النظام الجبائي للجزائر من 1962م إلى 1991م: بعد الاستقلال أقيمت السلطة الجزائرية على النظام الجبائي المعمول به إبان الاستعمار مع إدخال بعض التعديلات، فصدر المرسوم بتاريخ 1962/12/31م (المرسوم التنفيذي رقم 62/91)، المؤرخ في 1962/12/31م المتعلق بإلغاء التشريعات السابقة "أثناء فترة الاستعمار"، والذي يقضي بإلغاء جميع التشريعات السابقة. ولكن بالرغم من صدوره إلا أن الجزائر بقيت تعمل بالنصوص الفرنسية إلى غاية 1975/12/31م، حيث قامت الدولة الجزائرية ببعض التعديلات مثل إعفاء الأرباح الناتجة من القطاع الزراعي عام 1971م، ثم بعد ذلك أعيد فرض هذه الضريبة سنة 1984م، وذلك بمعدل 4%، فأصبح الهيكل الجبائي يتشكل من الضرائب التالية (محمود جمام، 2010/2009، 104-105): ضرائب مباشرة، ضرائب غير مباشرة، الرسم على رقم الأعمال ورسم التسجيل والطابع.

ب- أهم مكونات النظام الجبائي الجزائري في ظل الإصلاح الجبائي لعام 1992م: نتج عن الإصلاح الجبائي لعام 1992م تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة. بالإضافة إلى ضرائب ورسوم أخرى من بينها: حقوق التسجيل، الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي (والذي تم الغاؤه بموجب قانون المالية 2006، و عوض بالضريبة الجزافية الوحيدة)، الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الطابع، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على المنتوجات البترولية...الخ.

ب1- الضريبة على الدخل الإجمالي: هي ضريبة مباشرة، وتفرض على الدخل الصافي الاجمالي للمكلف بالضريبة. تحسب تبعا للجدول التصاعدي التالي:

جدول 1. الضريبة التصاعدية على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة(%)	قسط الدخل الخاضع للضريبة (د.ج)
0	لا يتجاوز 120.000
20	من 120.001 إلى 360.000
30	من 360.001 إلى 1.440.000
35	أكثر من 1.440.000

المصدر: المادة (5)، قانون رقم (07-12)، المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية لسنة 2008م، الجريدة الرسمية، العدد (82)، الجزائر.

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلاوي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

ب2- الضريبة على أرباح الشركات: هي عبارة عن ضريبة تفرض على الأرباح المحققة من طرف الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين. وتحسب عن طريق النسبة المطبقة أو الاقتطاعات من المصدر.

- النسبة المطبقة: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي (المادة 02)، أمر رقم (01-15)، مؤرخ في 23 جويلية 2015م، يتضمن قانون المالية التكميلي 2015م، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (40):

-19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

-23% بالنسبة لأنشطة البناء والاشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛

-26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

- الاقتطاعات من المصدر: يوجد عدد من نسب الاقتطاع الضريبي من المصدر والخاصة بالضريبة على أرباح الشركات.

ب3- الرسم على القيمة المضافة: لقد عوض الرسم على القيمة المضافة الرسم على رقم الاعمال، ويفرض الرسم على القيمة المضافة وفق معدلين: معدل عادي ونسبته 17%، ومعدل مخفض نسبته 07%. ولكن حسب قانون المالية 2017م، أصبح المعدل العادي نسبته 19%، والمعدل المخفض نسبته 09%.

2- تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد موضوع التنافسية من المواضيع التي تلقى اهتماما واسع النطاق على الصعيد العالمي، وذلك نتيجة لكل المستجدات التي شهدتها العالم الاقتصادي. فاستمرار مؤسسة ما في السوق أصبح مرهونا بمدى قدرتها على مواجهة غيرها من المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع السوقي.

2-1- تعريف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد وجدت عدة تعريف لتنافسية

المؤسسات ومن بينها ما يلي:

-تعرف تنافسية المؤسسة بكونها: "تتجلى تنافسية المؤسسة في قدرتها على مجابهة المنافسة من خلال خلق ميزة تنافسية" (Jean Claud TARONDEAU, 2001, P. 41).

-وتعرف أيضا تنافسية المؤسسة بأنها "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد" (فريد النجار، 2000، ص. 10).

-كما تعرف تنافسية المؤسسة بأنها " قدرة هذه الأخيرة على تقديم منتجات أفضل من تلك التي يقدمها غيرها من المنافسين وبأسعار مماثلة، أو تقديم منتجات مماثلة لتلك التي يقدمونها من حيث الجودة ولكن بأسعار أقل، مما يسمح لها بتدعيم مركزها التنافسي وتحقيق مردودية أعلى مقارنة بمنافسيها" (Marc INGHAN,1996, p. 2).

من التعريفات السابقة يمكن القول بأن تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عبارة عن اجتهاد مؤسستي للتحسين المستمر للمنتجات لتصبح ذات جودة عالية مع أقل التكاليف، وبالتالي التميز بمنتجاتها والاستحواذ على موقع تنافسي يضمن لها الاستمرارية في السوق.

2-2- مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحا يظهر على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، كما أن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن مواردها المؤسساتية يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبتدد. وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية، لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، و قد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معا. فمن التعاريف يمكن استخلاص عدد كبير من مؤشرات تنافسية المؤسسة، وهي تتباين بين مؤشرات كمية وأخرى كيفية. ومن بينها ما يلي (لزهر العابد، 2013/2012، ص ص. 42-43):

المردودية، الفعالية، النجاعة، الأداء، حصة المؤسسة في السوق بالكميات أو برقم المبيعات، انخفاض التكاليف: أي جعلها عند أدنى مستوى ممكن بشكل لا يفقده الوظائف التي يؤديها، تمييز الأسعار، أي البيع بأسعار مختلفة؛ تحسين الجودة.

3- دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قسنطينة.

سنحاول في هذا العنصر التعرف على دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استقصاء مجموعة من المؤسسات الصناعية

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلاوي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

لولاية قسنطينة، حيث تتم الاجابة على الاستبيان من طرف مالك المؤسسة أو مدير أجير في المؤسسة، معتمدين في تحليله عن الطرق والأدوات الاحصائية التي تفي بهذا الغرض، ونختبر من خلالها فرضيات الدراسة والاجابة على الاشكالية المطروحة.

3-1- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: لغرض التحقق من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام الأدوات الإحصائية، من خلال الاعتماد على النسب المئوية للتكرارات لوصف عينة الدراسة، ولإعطاء متغيرات الدراسة أهميتها تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية، بالإضافة إلى استخدام الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت آراء عينة الدراسة حول الوسط الحسابي وذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS: Statistical Package for Social Sciences).

3-2- عينة الدراسة: حدد المجال المكاني بولاية قسنطينة، والتي بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها سنة 2015م 17048 مؤسسة منها 11930 مؤسسة خاصة. وقد اختيرت عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي تنشط في القطاع الصناعي، وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الصناعية بولاية قسنطينة 4724 مؤسسة مع نهاية سنة 2015م (مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة)، ومن الاستبيانات التي قمنا بتوزيعها تحصلنا على 151 ردا لم تؤخذ كلها بالحسبان، حيث أن منها 146 ردا قابلا للدراسة والتحليل أي ما يمثل 68.86%.

3-3- ثبات أداة الدراسة: وفي هذه الدراسة تم التحقق من الثبات من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ على عينة الدراسة، حيث كان معامل الثبات يساوي (91.4) وذلك في المحور الأول والثالث والرابع، بينما في المحور الثاني فكانت قيمته (91.3).

هذه المعاملات هي معاملات ثبات مرتفعة، وهذا ما يعكسه معامل الثبات الكلي للاستمارة (91.8) وهو ما يعتبر ملائما لتحقيق أهداف الدراسة، وعلى ذلك يتسم المقياس بدرجة عالية من الثبات، مما يمكن تطبيق الاستبيان على عينة البحث بقدر كبير من الثقة، وإمكانية استخدامها كأداة للدراسة الميدانية.

3-4- اختبار فرضيات الدراسة ونتائجها: يتم اختبار فرضيات الدراسة بقياس العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في التنافسية وبين المتغير المستقل النظام الجبائي الجزائري،

والذي قسم إلى ثلاثة متغيرات مستقلة عبر عنها في محاور الاستبيان، والتي تمثلت في الضغط الجبائي، التحفيزات الجبائية والخطر الجبائي.

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي:
- لا يوجد أثر لواقع الضغط الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسيتها.
ولغرض اختبار الفرضية الفرعية الأولى، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، لمعرفة أثر واقع الضغط الجبائي (X1) في التنافسية (Y)، عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$)، كما يظهر الجدول الموالي:

جدول 2. تحليل التباين الاحادي ANOVA لتأثير واقع الضغط الجبائي للمؤسسات

محل الدراسة على تنافسيتها

مستوى Sig	قيمة (F) الحسابية	متوسط مجموع	درجة الحرية	مجموع المربعات	
الدلالة		المربعات	df		
0.000	30.711	9.398	1	9.398	الانحدار
عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$		0.306	144	44.067	البواقي
R = 0.419	R ² = 0.176		145	53.465	المجموع

المصدر: استنباط من نتائج التحليل الاحصائي.

كما استخدم الانحدار الخطي البسيط لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع (Y)، والمتغير المستقل (X1)، كما يظهر الجدول الموالي:

جدول 3. تحليل الانحدار الخطي بين المتغير المستقل (X1) و المتغير التابع (Y)

النموذج	B معامل الانحدار	معامل الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الثابت b ₀	2.409	0.168	14.353	0.000
X ₁	0.325	0.059	5.542	0.000

المصدر: استنباط من نتائج التحليل الاحصائي.

حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذو دلالة احصائية لواقع الضغط الجبائي، اذ بلغ معامل الارتباط (0.419) وبمعامل تحديد بلغ (0.176)، أي أن ما قيمته

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلادي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

(0.176) فقط من المتغيرات في واقع الضغط الجبائي للمؤسسات محل الدراسة تساهم في دعم تنافسياتها.

كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.325) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحدة في واقع الضغط الجبائي للمؤسسات محل الدراسة يؤدي إلى زيادة في التأثير على تنافسية المؤسسات محل الدراسة بقيمة (0.325)، بالإضافة إلى أن القيمة الثابتة تقدر بـ (2.409). كما تؤكد معنوية ذلك التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (30.711) عند درجات حرية (1، 144) وعند مستوى دلالة البالغ (sig = 0.000)، حيث أنه أقل من (0.05) المعتمد في الدراسة، مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، والتي تنص على أنه: يوجد أثر لواقع الضغط الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسياتها.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه: لا يوجد أثر لواقع التحفيز الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسياتها. ولغرض اختبار الفرضية الفرعية الثانية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، لمعرفة أثر واقع التحفيز الجبائي (X2) في التنافسية (Y)، عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$)، كما يظهر الجدول الموالي:

جدول 4. تحليل التباين الأحادي ANOVA لتأثير واقع التحفيز الجبائي للمؤسسات

محل الدراسة على تنافسياتها

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) حسابية	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	10.561	1	10.561	35.446	0.000
البواقي	42.904	144	0.298	عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$	
المجموع	53.465	145		$R^2 = 0.198$	$R = 0.444$

المصدر: استنباطا من نتائج التحليل الاحصائي.

كما استخدم الانحدار الخطي البسيط لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع (Y)، والمتغير المستقل (X2)، كما يظهر الجدول الموالي:

جدول 5. تحليل الانحدار الخطي بين المتغير المستقل (X2) و المتغير التابع (Y)

النموذج	B معامل الانحدار	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الثابت b ₀	1.584	0.292	5.417	0.000
X ₂	0.435	0.073	5.954	0.000

المصدر: استنباطا من نتائج التحليل الاحصائي.

بعد اجراء تحليل الانحدار الخطي لتأثير واقع التحفيزات الجبائية للمؤسسات محل الدراسة على تنافسيته، وجدنا أن قيمة F المحسوبة (35.446) عند درجات حرية (1، 144) على تنافسيته، وعند مستوى دلالة البالغ (sig = 0.000) وهو أقل من (0.05) المعتمد في الدراسة، مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص: يوجد أثر لواقع التحفيزات الجبائية للمؤسسات محل الدراسة على تنافسيته.

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي:
-لا يوجد أثر لواقع الخطر الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسيته.

ولغرض اختبار الفرضية الفرعية الثالثة، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، لمعرفة أثر واقع الخطر الجبائي (X3) في التنافسية (Y) عند مستوى الدلالة الاحصائية (α = 0.05)، كما يظهر الجدول الموالي:

جدول 6. تحليل التباين الأحادي ANOVA لتأثير واقع الخطر الجبائي للمؤسسات محل

الدراسة على تنافسيته

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	1.967	1	1.967	5.501	0.020
البواقي	51.498	144	0.358	عند مستوى الدلالة α = 0.05	
المجموع	53.465	145		R ² = 0.192	R = 0.037

المصدر: استنباطا من نتائج التحليل الاحصائي.

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلادي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

كما استخدم الانحدار الخطي البسيط لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X3)، كما يظهر الجدول الموالي:

جدول 7. تحليل الانحدار الخطي بين المتغير المستقل (X3) و المتغير التابع (Y)

النموذج	B معامل الانحدار	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الثابت b_0	2.831	0.207	13.652	0.000
X_3	0.173	0.074	2.345	0.020

المصدر: استنباطا من نتائج التحليل الاحصائي.

حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذو دلالة احصائية لواقع الخطر الجبائي، إذ بلغ معامل الارتباط (0.192) وبمعامل تحديد بلغ (0.037) أي أن ما قيمته (0.037) فقط من المتغيرات في واقع الخطر الجبائي للمؤسسات محل الدراسة تساهم في دعم تنافسيته. كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.173) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحدة في واقع الخطر الجبائي للمؤسسات محل الدراسة يؤدي الى زيادة في التأثير على تنافسية المؤسسات محل الدراسة بقيمة (0.173)، بالإضافة إلى أن القيمة الثابتة تقدر بـ (2.831). كما تؤكد معنوية ذلك التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (5.501) عند درجات حرية (1، 144) وعند مستوى دلالة البالغ (sig = 0.020) حيث أنه أقل من (0.05) المعتمد في الدراسة، مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، والتي تنص على أنه: يوجد أثر لواقع الخطر الجبائي للمؤسسات محل الدراسة على تنافسيته.

د- اختبار الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية على ما يلي:

-لا يوجد أثر للنظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لولاية قسنطينة.

ولغرض اختبار الفرضية الرئيسية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، لمعرفة تأثير النظام الجبائي الجزائري (X) في التنافسية (Y)، عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$)، كما يظهر الجدول الموالي:

جدول 8. تحليل التباين الاحادي ANOVA لتأثير النظام الجبائي الجزائري على تنافسية المؤسسات محل الدراسة

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) الحسابية	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	14.713	3	4.904	17.970	0.000
البواقي	38.752	142	0.273	عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$	
المجموع	53.465	145		$R^2 = 0.525$	$R = 0.275$

المصدر: استنباطا من نتائج التحليل الاحصائي.

كما استخدم الانحدار الخطي لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع (Y)، والمتغيرات المستقلة الفرعية للنظام الجبائي (X_1, X_2, X_3). كما يظهر الجدول الوالي:

جدول 9. تحليل الانحدار الخطي بين المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, X_3) و المتغير

التابع (Y)

النموذج	B معامل الانحدار	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الثابت b_0	1.355	0.292	4.644	0.000
X_1	0.231	0.059	3.895	0.000
X_2	0.327	0.084	3.883	0.000
X_3	0.07	0.073	0.096	0.923

المصدر: استنباطا من نتائج التحليل الاحصائي.

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلاوي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

بعد اجراء تحليل الانحدار الخطي لأثر النظام الجبائي الجزائري على تنافسية المؤسسات محل الدراسة، وجدنا أن قيمة F المحسوبة (17.970) عند درجات حرية (3، 142) وعند مستوى دلالة البالغ (sig = 0.000) وهو أقل من (0.05) المعتمد في الدراسة، مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص: يوجد أثر للنظام الجبائي الجزائري على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لولاية قسنطينة.

بالإضافة إلى ذلك يتضح أن قيمة الارتباط ($R= 0.525$) بين النظام الجبائي الجزائري والتنافسية وهو موجب، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.275) مما يعني أن ما نسبته (27.5%) فقط من التغيرات التي تحدث في متوسط اجابات أفراد العينة تفسر أن التنافسية (المتغير التابع) تتأثر بالنظام الجبائي الجزائري (المتغير المستقل). أما فيما يخص معادلة الارتباط الخطي بين المتغير التابع (التنافسية) والمتغير المستقل (النظام الجبائي الجزائري)، فهي تفسر أي من المتغيرات الفرعية للنظام الجبائي أكثر تأثيرا على تنافسية المؤسسات محل الدراسة كما يلي:

$$Y= 1.355+0.231X_1+0.327X_2+0.07X_3$$

فلاحظ أن أول متغير هو التحفيزات الجبائية ثم يليه الضغط الجبائي، وأخيرا الخطر الجبائي. وبالعودة للتحليل الاحصائي نجد أن الخطر الجبائي ليس له دلالة احصائية حيث أن قيمة (sig= 0.923) وهي أقل من (0.05).

الخاتمة:

لغرض معرفة مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في الواقع العملي، قمنا بدراسة ميدانية حول مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لولاية قسنطينة، من خلال استقصاء عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لولاية قسنطينة، وقمنا بتحليل المعلومات التي تحصلنا عليها وفق للطرق والأدوات الإحصائية اللازمة، كما اختبرنا فرضيات الدراسة، وكانت نتائج الفرضيات كالتالي:

• **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** أظهرت نتائج الدراسة الميدانية نفي الفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر لواقع الضغط الجبائي للمؤسسات محل الدراسة في دعم تنافسياتها". فالضغط الجبائي المنخفض يعمل على تقليل التكاليف الجبائية للمؤسسات، وبالتالي التكاليف العامة، وهذا من شأنه دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** أشارت نتائج الدراسة الميدانية لنفي الفرضية الفرعية الثانية، والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر لواقع التحفيزات الجبائية للمؤسسات محل الدراسة في دعم تنافسياتها". فالتحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف النظام الجبائي الجزائري للمؤسسات محل الدراسة، تخفض من تكاليفها الجبائية، وهذا من شأنه تخفيض تكاليفها العامة، وبالتالي التأثير بالإيجاب على تنافسياتها.

• **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** أظهرت الدراسة الميدانية نفي الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر لواقع الخطر الجبائي للمؤسسات محل الدراسة في دعم تنافسياتها". فنفاذي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخطر الجبائي يقلل من تكاليفها الجبائية، وبالتالي تكاليفها العامة، وهذا ما يؤثر بالإيجاب على تنافسياتها.

- **نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:** أثبتت نتائج الدراسة الميدانية نفي الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر للنظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لولاية قسنطينة".

مما سبق يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- زيادة تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخفيض الضرائب، فهذا الإجراء من شأنه زيادة الاستثمار، لكون العلاقة بين الضريبة والاستثمار علاقة تأثير وتأثر. وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي على المدى المتوسط والطويل لتوسيع الوعاء الجبائي، وبالتالي زيادة المداخل الجبائية للجباية العادية؛

- محاولة رفع الوعي الجبائي للمؤ.ص.م بعقد ندوات وملتقيات تجمع الإدارة الجبائية بالمكلفين، لتحديد التزامات وحقوق المكلف، بمعنى تقريب المسافة بين الإدارة والمكلف؛

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلاوي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

-وضع جباية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تختلف على جباية المؤسسات الكبيرة، وبغض النظر عن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجهزة الدعم أو لا؛

-على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة إدراج العامل الجبائي ضمن استراتيجيتها، والمتابعة المستمرة والدورية فيما يخص كل التشريعات الجبائية، وتحليلها من أجل الاستفادة قدر المستطاع من المزايا الجبائية الممنوحة؛

-يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تكوين أو توظيف مختصين في المجال الجبائي مهمتهم تقديم الاستشارات الجبائية للمؤسسة، من خلال القيام بمهمة التسيير الجبائي، وهذا بهدف التقليل من الأخطار الجبائية؛

- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة دراسة وتحليل جميع المزايا الجبائية الممنوحة، وخاصة الإجراءات الجبائية التقنية لما لها من عوائد مهمة تعود عليها.

قائمة المراجع:

1. سعيد عبد العزيز عثمان (2000)، "النظم الضريبية - مدخل تحليلي مقارنة -"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. 15.
2. المرسي السيد حجازي (2001)، "النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. 6.
3. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي (دون تاريخ نشر)، "النظم الضريبية - مدخل نظري وتطبيقي -"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، دون تاريخ نشر، ص. 13.
4. أحمد عبد العزيز الشراوي (1981)، "السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص. 6.
5. حامد عبد المجيد دراز (1994)، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، بيروت، ص. 77 - 78.

6. مراد ناصر (2011)، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 118.
7. علي صحراوي (1992)، "مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الضريبي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص. 91.
8. رفيق باشوندة (12/11 ماي 2003)، معاشو داني كبير، "تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي"، الملتقى الوطني حول "السياسة الجبائية في الألفية الثالثة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ص. 49.
9. محمد عباس محرز (2003)، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 183.
10. Marc BORSTEIN, Jeff BOGAN (2006) «Tax Risk management», America tax, Ernst & young, Tax Educator's symposium, p 15.
11. ثلجة نوال جغولف (12/11 أكتوبر 2010)، "التدقيق الضريبي: بحث عن الكفاءة الضريبية أو التهرب الضريبي"، الملتقى الوطني الثامن حول: "مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة"، جامعة سكيكدة، ص. 3.
12. محمود جمام (2010/2009)، "النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، ص. 106.
13. المرسوم التنفيذي رقم (62/91)، المؤرخ في 1962/12/31م المتعلق بإلغاء التشريعات السابقة "أثناء فترة الاستعمار".
14. المادة (02)، أمر رقم (01-15)، مؤرخ في 23 جويلية 2015م، يتضمن قانون المالية التكميلي 2015م، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (40).
15. Jean Claud TARONDEAU (2001), Christine HUTTIN, « Dictionnaire de Stratégie d'entreprise », Vuibert, Paris, P. 41.

د. محمد الأمين وليد طالب د. نظيرة قلادي مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-

16. فريد النجار (2000) ، "المنافسة و الترويج التطبيقي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص. 10.

17. Marc INGHAN (1996), « Management Stratégique et Compétitivité », De boeck université, paris, p. 02.

18. لزهر العابد (2012/2013)، "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، ص. 42-43.